

مادة (٢٣) : ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

سيف بن حمد بن سعود

وزير ديوان البلاط السلطانى

صدر فى : ٣ من جمادى الثانية ١٤٢١هـ

الموافق : ٢ من سبتمبر ٢٠٠٠م

نشر هذا الامر المحلى فى الجريدة الرسمية رقم (٦٧٩)
الصادرة فى ١٦/٩/٢٠٠٠م

أمر محلى رقم ٢٠٠٠/٥

بشأن تسمية المباني بولاية صحار

استناداً الى القانون الخاص بتنظيم مكتب تطوير صحار الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٧/٩ ،
والى توصية لجنة تطوير ولاية صحار فى اجتماعها رقم ٩٩/٣ المنعقد
بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٩م ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

نصدر الأمر المحلى الآتى :-

مادة (١) : يقصد فى تطبيق أحكام هذا الأمر بالكلمات التالية المعنى الموضح قرين كل منها ، ما

لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

المكتب : مكتب تطوير صحار .

الجنة : لجنة تطوير ولاية صحار .

المبنى : مجمع سكنى وتجارى أو تجارى سكنى متعدد

الطوابق دون المساكن والمنازل الخاصة .

مادة (٢) : لا يجوز لأى شخص أن يطلق تسمية على المبنى الذى يمتلكه أو يستثمره ما لم يكن

حائزاً على ترخيص بذلك من المكتب ، ويصدر هذا الترخيص بعد معاينة المبنى

والتأكد من مطابقته للشروط الخاصة به وأداء الرسم المقرر .

مادة (٣) : يقدم طلب الحصول على ترخيص بتسمية المبنى من المالك أو المستثمر مشتملاً على

الاسم المراد إطلاقه على المبنى ورقم الشارع والسكة والمبنى ويجب أن يرفق بالطلب ما يأتى :

أ - صورة من ملكية العقار وبطاقة تحديد عنوان المبنى .

ب - بيان مقاسات لوحة التسمية ولونها ونوعها .

مادة (٤) : يصدر المكتب بعد الموافقة على التسمية المطلوبة ترخيصاً مكتوباً يتضمن أسم المبنى

ورقمه واسم المالك أو المستثمر ورقم السكة والشارع ، وتاريخ بدء الترخيص .

مادة (٥) : يحصل المكتب رسماً مقداره (١٠٠) مائة ريال عمانى يؤدي مرة واحدة عند الحصول على الترخيص وفي حالة طلب تغيير الاسم .

مادة (٦) : لا يجوز للمالك أو المستثمر أن يطلق على مبناه اسماً سبق إطلاقه على مبنى آخر في الولاية ، ويجوز للمالك أو مستثمر أكثر من مبنى إطلاق ذات الاسم على مبانيه المتعددة على أن يقترن الاسم بأرقام أو حروف متسلسلة ويؤدي رسماً مستقلاً عن كل مبنى .

مادة (٧) : يجب أن يكون الاسم المراد إطلاقه على المبنى عربياً ولا يتعارض مع الآداب والأخلاق العامة ، ويجوز أن يكون الاسم أجنياً شريطة ترجمته إلى اللغة العربية .

مادة (٨) : على مالك أو مستثمر أى مبنى يحمل اسماً قبل العمل بهذا الأمر أن يتقدم لتسجيله لدى الجهة المختصة بالمكتب والحصول على ترخيص بذلك بعد أداء الرسم المقرر وذلك خلال المهلة التي يحددها المكتب .

مادة (٩) : على المالك أو المستثمر القيام بتركيب لوحة التسمية وصيانتها ، كما يجب عليه إزالتها في الأحوال التي تقتضى ذلك خلال المهلة التي يحددها المكتب .

مادة (١٠) : للمختصين بالمكتب الإشراف والتفتيش على أى مبنى تمت تسميته وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا الأمر .

مادة (١١) : يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر أو التعليمات المنفذة له بغرامة لا تقل عن (٥٠) خمسين ريالاً عمانياً ولا تزيد على (١٠٠) مائة ريال عمانى عن المخالفتين الأولى والثانية ، وبغرامة لا تقل عن (١٥٠) مائة وخمسين ريالاً عمانياً ولا تزيد على (٣٠٠) ثلاثمائة ريال عمانى عن أية مخالفة لاحقة ، وذلك دون الإخلال بحق المكتب فى إلغاء الترخيص وإزالة اللوحة .

مادة (١٢) : يصدر رئيس المكتب القواعد والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الأمر .

مادة (١٣) : يلغى كل ما يخالف هذا الأمر أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (١٤) : ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

سيف بن حمد بن سعود
وزير ديوان البلاط السلطاني

صدر فى : ٣ من جمادى الثانية ١٤٢١هـ
الموافق : ٢ من سبتمبر ٢٠٠٠م

نشر هذا الامر المحلى فى الجريدة الرسمية رقم (٦٧٩)
الصادرة فى ١٦/٩/٢٠٠٠م